الصهيـونية، باعتبارها «حركة تتجسّد فيها تطلعات البورجوازية اليهودية، وهي تقف، من الناحية السيـاسيـة، في جبهـة واحدة مع الاستعمار البريطاني، حيث ربطت مصيرها مع مصير المحتلين الامبرياليين»[٨]. وبذلك تماهى الحزب الشيوعي الفلسطيني مع طروحات الاممية الشيوعية.

وظلت الترجمة العملية لتوجهات الحزب الشيوعي الفلسطيني تتعثر، حتى حدثت انتفاضة العام ١٩٢٩ في فلسطين، وكان موقف الحزب معارضاً لها، ممّا اضطر اللجنة التنفيذية للاممية الشيوعية الى توجيه نقد حادّ له وطالبته بضرورة تنفيذ سياسة «تعريب الحزب» من القمة الى القاعدة؛ بل ان الاممية الشيوعية اضطرت الى استدعاء العضوين البارزين في الحزب آنذاك، ابو زيام وجوزف بيرغر، الى موسكو، وأوفدت، بدلاً منهما، الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في موسكو، وكان ابرزهم محمـود الاطرش، ليتولوا تنفيذ سياسة تعريب الحزب. وهكذا عقد المؤتمر السابع للحزب في العام ١٩٣٠ تحت شعار سياسة التعريب، ودخل قيادته، لأول مرة، شيوعيون فلسطينيون عرب، شكّلوا أغلبية في اللجنة المركزية للحزب، وفي مكتب سكرتارية الحزب، التي ضمّت ثلاثة أشخاص، وهم جوزف بيرغر ونجاتي صدقي ومحمود الاطرش[٩].

ويبقى الواقع أقوى من النوايا والافكار. فالصدام الحادّ بين المشروع الصهيوني في فلسطين، وبـين مشروع التحرر الوطني العربي في فلسطين، انعكس على الحزب الشيوعي الفلسطيني بكل تعقيدات هذا الواقع، وكان لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أثرها الحاسم في شق الحزب الشيوعي الفلسطيني الى حزبـين، احدهما يهودي والآخر عربي. ولم يكن ذلك مقطوعاً عن جملة التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها فلسطين بين الثلاثينات والاربعينات حتى اقامة اسرائيل. ولم تكن عصبة التحرر الوطني، التي مثّلت الاتجاه العربي في الحركة الشيوعية، نتيجة ذلك الانشقاق فقط، بل نتيجة لاندماج مجموعات نشطة عدّة نمت في الاوساط العربية بمعزل عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، ومن أبرزها رابطة المثقفين العرب، التي كان من أبرز شخصياتها اميل توما وتوفيق طوبي وعبدالله البندك، واتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب، التي كان من أبرز وجوهها بولس فرح، والحلقات الماركسية التي كان من وجوهها البارزة فؤاد نصّار. فمن مجموع هؤلاء، ومن التقائهم، تشكّلت، في العام ١٩٤٣، عصبة التحرر الوطني في فلسطين. وكانت العصبة ترى «ان الحل الوحيد للعقدة الفلسطينية يكمن في اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ودعت الى اقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل يضمن حقوق سكان فلسطين جميعاً»[١٠].

كذلك، ظلت التمنّيات شيئاً والواقع شيئاً آخر. فقد أقرّت هيئة الامم تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، وانشاء دولتين، احداهما يهودية والأخرى عربية؛ وفي حين قرّرت الحركة الصهيونية اقامة اسرائيل، حالت الظروف العربية التي شهدتها حرب العام ١٩٤٨ دون اقامة دولة فلسطينية على القسم العـربي من فلسـطين حسب قرار التقسيم. وقـد وقف القسم اليهـودي من الشيـوعيـين الفلسطينيين الى جانب قرار التقسيم، وحمل الحزب اسم «الحزب الشيوعي في أرض ـ اسرائيل»؛ كما شارك أمينه العام، شموئيل ميكونيس، في مجلس الدولة المؤقت الذي صار فيما بعد كنيست اسرائيل. وبعد قيام دولة اسرائيل حمل الحزب اسم «الحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ ماكي»[١١].

وبعد ان اصبح قيام اسرائيل امراً واقعاً، اقترحت عناصر عصبة التحرر الوطني، التي بقيت في القسم العربي الذي خضع لاسرائيل، الاتحاد مع الشيوعيين اليهود، وتحقّقت الوحدة في مؤتمر عُقد في تشرين الاول (اكتـوبـر) ١٩٤٨. وقـد قوّم ذلك المـؤتمـر الممارسات الصهيونية ضد المناطق